المبحث الثاني : أنواع البحوث العلمية :

تختلف البحوث العلمية من مجال لآخر، بل و حتى في التخصص نفسه، يفرق علماء المنهجية بين البحوث العلمية التي تهدف لبلوغ درجات علمية و بين البحوث العلمية القصيرة، و بين البحوث النظرية و البحوث العملية التطبيقية، و بين البحوث الكيفية و البحوث الكمية.

المطلب الأول : من حيث الحجم:

الفرع الأول ـ البحوث القصيرة أو البحوث الفصلية :

هي بحوث يطلبها أستاذ المادة في الجامعة من طلبته لتشجيع الطالب على الاستزادة من منابع العلم بطريقة منهجية، فليس المقصود من هذه البحوث أن يصل الطالب إلى أفكار مبتكرة أو إضافة للعلم بقدر ما يكون المقصود هو السيطرة على المعرفة المسجلة و المدونة في موضوع معين، و غالبا ما تتضمن هذه البحوث معلومات خاصة بموضوع معين[1].

إن الغرض من هذه البحوث هو تمرن الطالب على إعداد كتابة خاصة به وفق مجهوده الشخصي، و لا ينتظر منه الأستاذ تقديم الجديد كون أن الأمر سابق لأوانه، بل يتحقق من قدرته و حسن تعامله مع الوثائق و الكتابات العلمية التي تقع بين يديه، بل و يحاول الأستاذ من خلال هذه الأعمال التحقق من مدى أمانة الطالب في نقل المادة العلمية و نسبتها لأصحابها في إطار ما يسمى بالأمانة العلمية.

و تسمى أيضا بالبحوث الجامعية الأولية، و هذا النوع من البحث غالبا ما يكون على مستوى الدراسات الجامعية الأولية، حيث أنه على الطالب الجامعي في هذه المرحلة أن يتعلم أشياء محدودة عن موضوعات شتى في مجال تخصصه، و كثيرا ما يكلف الأستاذ طلبته بعمل بحوث و يتفق معهم على تحديد عناوين لهم، و تحديد طول البحث و عدد صفحاته، و الوقت المتوافر له، و إلى غير ذلك من المستلزمات الضرورية له[2].

الفرع الثاني : بحوث الدراسات العليا :

هي عبارة عن بحوث مبتكرة أو ترتيب جديد لموضوع ما، أو اكتشاف لم يسبق إليه باحث آخر، و يختار الباحث عادة مشكلة من المشكلات ليضع حلا ممكنا لها بعد شرح المبادئ و المشكلات الأساسية المرتبطة بالبحث، و هي أطول و أكثر شمولا من البحوث القصيرة أو المقال[3].

---

[1] طلال محمد نور عطار : المدخل إلى البحث العلمي، ط1، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 1994، ص 26.

[2] عبد الرحمن العزاوي، المرجع السابق، ص 27.

[3] طلال محمد نور عطار، المرجع نفسه، ص 27.

فكثيرا ما يطلب أساتذة الدراسات العليا من طلبتهم كتابة بحث في مادة معينة، أو يطلب منهم كتابة بحث في مستوى أقل من الماجستير، و تكون هذه الأنواع من البحوث موسعة أكثر من البحوث و لكنها دون حجم رسالة الماجستير، و يتحدد حجم البحث بموجب متطلبات الدراسات و الوقت المتوافر لدى الطالب[1].

أما بالنسبة للنظام التعليمي في الجزائر فقد حلت دراسات الماستر في محل الماجستير، و ذلك بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 265/08 بتاريخ 19 أوت 2008، و المتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس و الماستر و شهادة الدكتوراه[2]، و لهذا يكلف كل طالب يريد الحصول على شهادة الماستر بإعداد بحث علمي مفصل و دقيق في صورة ما يسمى بمذكرة نيل شهادة الماستر، و هو بدوره بحث دقيق و يقدم وفق منهجية مضبوطة يشرف عليها أستاذ مختص و يناقش من طرف لجنة متخصصة من الأساتذة.

الفرع الثالث : أطروحة الدكتوراه :

هو بحث علمي شامل يعالج مشكلة معينة تحتاج إلى دراسة واسعة و عميقة، و تعتمد إلى حد كبير على مدى مقدرة الشخص الباحث على إضافة شيء جديد للعلم، و يقوم الباحث الذي يعد أطروحة الدكتوراه غالبا بإجراء تجارب مخبرية أو دراسات ميدانية للتوصل في النهاية إلى استنتاجات و توصيات و اقتراحات[3].

ففي هذه المرحلة يخصص لطالب الدكتوراه عادة وقت كاف لكتابة بحث مفصل و متخصص بطبيعة دراسته، و غالبا ما يتطلب أن يكون هذا البحث أصيلا، و أن يضيف مادة جديدة للمعارف البشرية، و يشرف أستاذ متخصص على هذا النوع من البحث، و يخصص وقتا كافيا لمراجعته مع الطالب في مراحله المختلفة، و يكون هذا الوقت عادة أضعاف الوقت الذي يصرفه الأساتذة المشرفون على رسائل الماجستير، و يطلق على بحوث الدكتوراه عادة Dissertation، و تسمى بالعربية أطروحة الدكتوراه[4].

المطلب الثاني : من حيث الأهداف :

تقسم البحوث من حيث الأهداف إلى بحوث كشفية و بحوث نقدية تأملية و بحوث كاملة :

الفرع الأول : البحوث الكشفية :

هي تلك الأنواع من البحوث التي تهدف إلى استطلاع الظروف المحيطة بالظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها و التعرف على أهم الفروض التي يمكن وضعها و إخضاعها للبحث العلمي، و إنها بحوث تتناول

---

[1] عبد الرحمن حسين العزاوي، المرجع السابق، ص 27.

[2] المرسوم الوزاري 265/08 المؤرخ في 19 أوت 2008 منشور في الجريدة الرسمية عدد 48، الصادرة في 24 أوت 2008، رقم 45.

[3] طلال محمد نور عطار، المرجع السابق، ص 27.

[4] عبد الرحمن حسين العزاوي، المرجع نفسه، ص 28.

موضوعات جديدة لم يتناولها باحث من قبل أو لا تتوافر عنها المعلومات، أو يجهل الباحث الكثير من جوانبها و أبعادها، و تهدف إلى الكشف عن حلقات مفقودة في تسلسل الفكر الإنساني، مما يساعد على التحليل و الربط و التفسير العلمي.

إن أهم أهداف البحوث الكشفية ما يلي :

ـ تعرف الباحث على الظاهرة التي يريد دراستها و جمع معلومات و بيانات عنها.

ـ استطلاع الظروف التي يجري فيها البحث، و معرفة العقبات التي تقف في طريق إجرائه.

ـ صياغة مشكلة البحث بدقة لدراستها بعمق.

ـ توضيح مفاهيم المصطلحات العلمية و تحديد معانيها بدقة.

ـ ترتيب الموضوعات بحسب أهميتها، و إمداد الباحثين بأهمها لدراستها[1].

الفرع الثاني : البحوث الفلسفية التأملية :

البحث الناقد " التفسير النقدي ": و هذا النوع مكمل للنوع الأول فإذا كانت الحقائق هي الهدف الأساسي للباحث في البحث الكاشف، فإن الهدف الرئيسي للباحث في هذا النمط هو الوصول إلى انتقادات لحقائق معينة.

إن هذه البحوث تتعلق بالأفكار أكثر من تعلقها بالوقائع حيث يعتمد فيها الباحث على قدرته و خبرته في تحليل المعطيات المتوصل إليها حول موضوع محل الدراسة ثم ينتقل إلى عملية التفسير ليصل إلى النقد موضحا فيه نقاط الضعف و القوة بالاعتماد على الحجج و البراهين.

الفرع الثالث : البحث الكامل أو الإجرائي :

هذا النوع من البحوث هو الذي يهدف إلى حل المشكلات و وضع التعميمات بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلقة بموضوع البحث، إضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها، و تصنيفها تصنيفا منطقيا فضلا عن وضع الإطار المناسب اللازم لتأييد التي يتم التوصل إليها، و يلاحظ أن هذا النوع من البحوث يستخدم النوعين السابقين بالتنقيب عن الحقائق، و بالتدليل المنطقي و لكنه يعد خطوة أبعد من سابقتيها[2].

إن الدراسات القانونية تعتمد بشكل عام على هذا النوع من البحوث لما فيه من فائدة علمية

---

[1] علي معمر عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[2] مصطفى نمر دعمس : منهجية البحث العلمي في التربية و العلوم الاجتماعية، دار غيداء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 38.

و عملية و مثال ذلك، أن تتعرض بالشرح و التفصيل لظاهرة الدولة فتتطرق في الجزء الأول من الدراسة لكيفية ظهور الدولة فيكون ذلك أمرا كاشفا، ثم تقوم في الجزء الثاني بالتطرق لأنواع الدول مع انتقاد كل نوع توطئة للوصول لنتائج معينة تفيد هذه الدراسة من خلال إعطاء نموذج مثالي و واقعي في نفس الوقت عن الدولة، و إن كانت المثالية أمر صعب التحقيق على أرض الواقع .

المطلب الثالث : البحث الكمي و البحث الكيفي :

الفرع الأول : البحث الكمي :

و تعرف أيضا بالبحوث المسحية، و يقصد بهذه البحوث تلك التي تعنى بجميع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية، يتم تطويرها و تخضع لشروط الصدق و الثبات، و تعالج بياناتها إحصائيا، و يمكن تعميم نتائجها على المجتمع الأصلي.

الفرع الثاني : البحث الكيفي :

يعتمد على دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية باعتبارها مصدرا مباشرا للبيانات، و تستخدم بياناته الكلمات و الصور و ليس الأرقام، و يتم جمع بياناته بالملاحظة المباشرة و المقابلة المتعمقة و الفحص الدقيق للوثائق، و يهتم بالعمليات أكثر من مجرد النتائج، و هو يحلل البيانات بطريقة استقرائية[1].

المطلب الرابع : من حيث نطاق البحث :

الفرع الأول : البحث العلمي الأساسي :

يستهدف الوصول إلى المعرفة العامة، أي إلى الحلول العامة لقضية عامة معينة ضمن محيط معين، و ذلك بدراستها ضمن الميدان العلمي الذي تنتمي إليه تلك القضية، و يكون نطاق البحث الأساسي أحد ميادين المعرفة المحددة : كالمجال التربوي، أو التاريخي، و ذلك ضمن ظروف معينة للباحث الحرية في إنشائها تساعده على إعداد البحث و إجراء الدراسة، و على اعتبار أن له الحرية في استخدام النتائج المستنبطة، و التي توصل إليها على نطاق واسع.

الفرع الثاني : البحث العلمي العملي :

يستهدف الوصول إلى معرفة خاصة محلية، و ضمن نطاق خاص يتعلق بمشكلة خاصة في زمان و مكان محددين، و تمنع خصوصية البحث من إنشاء أية ظروف جديدة، بل و يلتزم الباحث في بحثه بالظروف القائمة فعلا، و في الوقت نفسه لا يستخدم النتائج التي توصل إليها إلا على مجتمع البحث فقط[2].

---

[1] المرجع السابق، ص 34.

[2] غازي عناية : إعداد البحث العلمي، ليسانس . ماجستير . دكتوراه، دار الجيل، بيروت، لم تذكر سنة النشر، ص 21.